

الى السيد وزير الصناعة والتجارة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال اني

البعد الجهوي والترابي في توزيع الاستثمارات

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته, و بعد.

تم مؤخرا بإشراف من السيد رئيس الحكومة، بمدينة أكادير، التوقيع على مراسيم مذكرتي تفاهم واتفاقية إطار لتنفيذ 6 مشاريع استثمارية في قطاع صناعة السيارات لشركة "LEONI" الألمانية بالمغرب. وحسب الاتفاقية تفوق القيمة الإجمالية للمشاريع الستة 932 مليون درهم، ستمكن من خلق 7.100 منصب شغل جديد بحلول عام 2027؛ منها إنشاء وحدة لصناعة "الكابلات" الكهربائية، بمنطقة التسريع الصناعي بأكادير، باستثمار يبلغ 188 مليون درهم، سيمكن من خلق 3.000 منصب شغل مباشر؛ بينما تتعلق المشاريع الخمسة الأخرى بتوسيع مصانع المجموعة الموجودة على مستوى جهة الدار البيضاء-سطات. نود السيد الوزير المحترم الاطلاع أكثر على محتوى هذه الاتفاقيات والأجال المحددة لتنزيل هذه المشاريع وأيضا نتساءل عن إمكانية أن تشمل هذه الاتفاقيات ليس فقط بجهتي الدار البيضاء واكادير لتمتد لجهات أخرى خصوصا أن ميثاق الاستثمار الجديد يركز على البعد الجهوي والترابي في توزيع الاستثمارات ويجعل من الجهات أقطابا اقتصادية قادرة على إحداث فرص الشغل، التي تشكل ركيزة أساسية من ركائز "الدولة الاجتماعية".

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

محمد الركاني